القطاع النفطي وأثره على تعزيز القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية في العراق

أ.د/ أحمد عبد الرحيم نرزق[1] أ. د/ محمد سعيد بسيوني[2]

محمد حازم عباس[3]

ملخص

استهدف البحث تحليل دور القطاع النفطي في تعزيز القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية في العراق خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩). ويستمد هذا البحث أهميته من أهمية القطاع النفطي وموقعه الاستراتيجي بين السياسات الدولية والأقليمية. وقد استخدم هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي. وتوصل الباحث إلى أن معدل نمو كل من الانتاج النفطي والصادرات النفطية في العراق، يقومان بدور إيجابي في تعزيز معدل نمو كل من الإنتاج الزراعي وتكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)، وكذلك يقومان بدور إيجابي في تعزيز معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعة خلال نفس الفترة. وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة العمل على تحسين ودعم الروابط بين القطاع النفطي والقطاع الزراعي في العراق، والعمل على تحسين ودعم الروابط بين القطاع النفطي والقطاع الصناعي في العراق.

Abstract

The research aimed to analyze the role of the oil sector in enhancing the economic capacity of the productive sectors in Iraq during the period (1990-2019). This research derives its importance from the importance of the oil sector and its strategic location between international and regional policies. This research used the descriptive analytical method. The researcher concluded that the growth rate of both oil production and oil exports in Iraq plays a positive role in enhancing the growth rate of both agricultural production and fixed capital formation for the agricultural sector in Iraq during the period (1990-2019), as well as playing a positive role in enhancing the growth rate The added value of the industrial sector during the same period. In light of these results, the study recommends the need to work on improving and supporting the links between the oil sector and the agricultural sector in Iraq, and working to improve and support the links between the oil sector and the industrial sector in Iraq.

---

[1] - أستاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة السابق، كلية التجارة جامعة بنها.

[2] - أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث، كلية التجارة جامعة بنها.

[3] - باحث دكتوراه، كلية التجارة جامعة بنها.

المحور الأول: الإطار العام للدراسة

اولاً: مقدمة الدراسة

لقد أثبتت التجارب العلمية، أن خاصية الاقتصاد العراقي المتمثلة بهيمنة القطاع النفطي لم تنعكس بنتائج إيجابية وتغيرات هيكلية واضحة على مسيرة هذا الاقتصاد بكل قطاعاته الإنتاجية والخدمية، وان الاعتماد المتزايد على هذا المورد جعل الاقتصاد يعاني من أزمات مستمرة ومشاكل كبيرة خاصة عند انخفاض اسعار النفط. والحقيقة أن استمرار هيمنة المورد النفطي بهذه الدرجة يعد نقصاً في إدارة النظام الاقتصادي، لذلك تبرز في الفترة الحالية ضرورة تطبيق سياسة اقتصادية فعالة وواضحة المعالم لتنويع مصادر الدخل واصلاح هيكل القطاعات الاقتصادية الانتاجية وتغيير بنيتهاالاساسية(حمن، ٢٠١٧: ١٢).

كما تعُد دراسة القطاع النفطي وعلاقته بتعزيز القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية،من الموضوعات الاقتصادية ذات الأهمية القصوى خصوصاً في الدول المصدرة للنفط. ويفتقر الأدب الاقتصادي إلى وجود علاقة ارتباط مباشر بين القطاع النفطي وتعزيز القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية، ولكن يوجد علاقات غير مباشرة يمكن الاستدلال منها على وجود ارتباط بين القطاع النفطي والقطاعات الإنتاجية. حيث يرتبط القطاع النفطي بالعديد من المتغيرات الخاصة بها- الايرادات النفطية، العوائد النفطية، الصادرات النفطية اسعار النفط العالمية - كما جاءت في العديد من الدراسات والتي ارتبطت بالتنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، الصناعة التحويلية، والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بنمو القطاعات الإنتاجية.

ثانياً: مشكلة وأهداف وأهمية الدراسة:

لقد أخفق العراق في تطوير صناعته النفطية خلال العقود الثلاثة من القرن العشرين على الرغم من اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على النفط كمورد رئيس لتمويل الموازنة العامة للدولة وديمومة الحروب التي خاضها النظام السابق طوال عقدي الثمانينات والتسعينات،والذي انعكس بآثاره السلبية على الاقتصاد القومي لضعف الموارد المالية المتأتية من النفط، مما جعله يتحمل تحديات جديدة هي حقول نفطية متدهوره تحتاج أموال طائلة لتطويرها وزيادة كفاءة إنتاجه، الأمر الذي تطلب التركيز على تشجيع الاستثمارات في الصناعة النفطية، بما يسهم في تنمية القطاعات الإنتاجية في العراق(مسلم، ٢٠١٤: ٢٠٧).

ومن ثم تكمن مشكلة الدراسة في كيفية توسيع القاعدة الإنتاجية لزيادة دور قطاعي الزراعة والصناعة في الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات وإعادة توزيع عوائد النفط لزيادة مصادر تمويل الاستثمارات للقطاعات الإنتاجية لتصحيح الاختلال في هيكل الاقتصاد العراقي.وبالتالي فإن المشكلة الأساسية للدراسة تتمثل في محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: كيف يمكن تحليل وقياس العلاقة بين القطاع النفطي والقدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية في العراق خلال الفترة(١٩٩٠- ٢٠٢٠) ؟.

وتستمد الدراسة أهميتها على **المستوى النظري**، من أهمية القطاع النفطي وموقعه الاستراتيجي بين السياسات الدولية والأقليمية. كما تستمد الدراسة أهميتها على **المستوى التطبيقي**، في تحليل وقياس أثر القطاع النفطي على القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية في العراق، وذلك لتعظيم دور القطاع النفطي العراقي باعتبارها عصب الحياة، والمصدر الوحيد للحصول على العملات الأجنبية.

ويتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في" **تحليل وقياس أثر القطاع النفطي على تعزيز القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية في العراق.**

ثالثاً: منهج وخطة الدراسة

تعتمد الدراسة على استخدام **المنهج الاستقرائي** بالاستناد إلى الأداة الوصفية والأداة التحليلية، حيث تستخدم **الاداة الوصفية**، عند تناول الإطار النظري للدراسة. كما تستخدم **الاداة التحليلية** في تحليل العلاقة بين دور القطاع النفطي والقدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية في العراق خلال الفترة(١٩٩٠- ٢٠١٨). وأخيراً، تعتمد الدراسة على **المنهج القياسي** عند قياس أثر القطاع النفطي على القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية في العراق خلال الفترة(١٩٩٠- ٢٠١٨).

ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد قسمت الدراسة إلى أربعة محاور: يتناول المحور الأول الإطار العام للدراسة. ويختص المحور الثاني : بتقديم إطاراً نظرياً للقطاع النفطي والقدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية. ويتناول المحور الثالث: تحليل دور القطاع النفطي في تعزيز القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية في العراق خلال الفترة(١٩٩٠- ٢٠٢٠. بينما خصص المحور الرابع :نتائج ومقترحات تطوير القطاع النفطي لتحسين القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية في العراق، **وذلك على النحو التالي:**

المحور الثاني: القطاع النفطي والقدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية (إطار نظري)

أولاً: مفهوم وخصائص ومحددات القطاع النفطي

شهد الاستثمار في القطاع النفطي زيادة كبيرة خلال عقد السبعينات وبداية عقد الثمانيات مع الزيادة الحاصلة في أسعار النفط. هذا فضلاً عن، حدوث عدة تحولات في مختلف جوانبة الاقتصادية والتكنولوجية التي أدت بدورها إلى التغيير في أسواق النفط العالمية مما ساهم في عدة تطورات وتجديدات في أساليب التسعيرة وقد كان لها ارتباطاً وثيقاً بالأزمات النفطية(مسلم، ٢٠١٢: ٢١١). ولذا، يركز هذا البند على بلورة التأصيل النظري للقطاع النفطي، من خلال التعرف مفهوم وخصائص ومحددات القطاع النفطي:

١) مفهوم القطاع النفطي:

يعرف القطاع النفطي، بأنه ذلك القطاع الذي يشمل جميع عمليات التنقيب والاستخراج والتكرير والنقل

(غالبًا بواسطة ناقلات النفط وخطوط الأنابيب) وتسويق المنتجات النفطية. كما يعرف بأنه مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية وسواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان(أمال، ٢٠١٨: ١٠٨).

وينقسم قطاع النفط عادةً إلى ثلاثة مكونات رئيسية هي: صناعات المنبع والصناعات الوسطى وصناعات المصب. وتدرج عادةً الصناعات الوسطى مع صناعات المصب. وعادةً ما تقسم الصناعة النفطية إلى ثلاثة قطاعات رئيسة حسب مرحلة الإنتاج وهي: مرحلة التنقيب والاستخراج، مرحلة النقل، مرحلة التكرير والتصنيع.

٢) خصائص القطاع النفطي:

يتمحور جوهر القطاع النفطي في الصناعة النفطية، حيث تضم هذه الصناعة مجموعة من الصناعات تعتمد في المقام الأول على موارد طبيعية استخراجية لها خصائص تختلف عن الصناعات الأخرى وهي(الهيتي، ٢٠٠٠: ٢٤):

١- ضخامة رؤوس الأموال المستثمرة نتيجة لضخامة الإنتاج وتنوع مراحله مما يجعل تلك الصناعة عرضة للاحتكار فضلاً عن حاجاتها إلى كوادر فنية ومهارات مدربه. وكذلك، ارتفاع نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير، وهذا يعني أن الجزء الأكبر من التكاليف الكلية يتكون من التكاليف الثابتة(المكائن والمعدات والإنشاءات).

٢- سرعة التقدم التقني في هذه الصناعة والتي تنعكس في إمكانية خفض تكاليف الإنتاج مما يعظم من الإيرادات النفطي. وأيضاً، إنخفاض مرونة العرض والطلب في الأجل القصير لمخرجات الصناعات النفطية المكونة للقطاع النفطي. هذا بجانب التكامل الرأسي لمكونات هذه الصناعات.

٣- يعتمد القطاع النفطي بشكل أساسي على سلعة النفط والتي تعتبر من الموارد الناضبة التي ترتبط بسقف زمني محدد(الربيعي، ٢٠١٦: ٦٣).

وبعد التعرف على خصائص الصناعة النفطية، يتضح أن صناعات القطاع النفطي تتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها كما تتميز بالطبيعة التكاملية رأسيا وأفقيا، مما يميز نشاط الشركات النفطية بالاندماج والتكامل، ويترتب على ذلك أن تلك القوى الرأسمالية التي تسيطر على جميع العمليات النفطية ابتداءاً من البحث والتنقيب ثم الاستخراج مرورا بالنقل فالتكرير ثم التسويق. كذلك تتشابك هذه الصناعة مع الصناعات البتروكيميائية التي أضيفت إلى نشاط هذه الشركات، ومن جانب آخر لا يقتصر الاستثمار النفطي على ذلك، بل يتعداه إلى الاهتمام بمصادر الطاقة الأخرى.

٣) محددات القطاع النفطي:

بالرغم من أن الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتبر أهم عارض للنفط في السوق العالمية إلا أن الشركات

النفطية العالمية تعتبر المتحكم الحقيقي؛ وذلك لتوفيرها لاستثمارات ضخمة في الصناعة النفطية. ولهذا يواجه القطاع النفطي العديد من المحددات التي تؤثر سلباً على أداء القطاع النفطي وقدرته الإنتاجية. ويمكن التعرف على أهم المحددات فيما يأتي(عباس، ٢٠١٦: ٣٨٦-٣٨٨):

أ- **المحددات الإدارية**، وترجع هذه المحددات إلى بعض العوامل المؤثرة على قدرة القطاع النفطي، وأهمها: يحتاج تطوير القطاع النفطي بكافة صناعاته إلى ضرورة وجود منهج يحدد بوضوح موقف الحكومة من خصخصة القطاع النفطي.

ب- **المحددات المالية**، وتعود هذه المحددات إلى عدة عوامل تؤثر بشكل رئيس على فعالية قطاع الصناعة النفطية، وأهمها: غياب الاستثمار المحلي المرموق، وتدني الامكانيات المالية للبنوك.

ج- **المحددات الأمنية والقانونية**: وتشتمل هذه المحددات العوامل التي تؤثر على بيئة العمل الداخلية لقطاع الصناعة النفطية، وأهمها: يتسبب عدم الاستقرار الأمني في تكبد البلدان النفطية خسائر ضخمة(تدير خطوط الأنابيب الداخلية وخطوط التصدير)، مما يؤثر سلباً على كفاءة أداء البنية التحتية لقطاع الصناعة النفطية.

ويضاف إلى هذه المحددات المؤثرة على أداء القطاع النفطي حجم العرض النفطي لكونه يؤثر بشكل أساسي على حجم العوائد النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، ويتأثر العرض النفطي بالعديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض ومن أهم هذه العوامل(بنعمر، ٢٠١٦: ١٥): ١) الطلب على النفط، ٢) الاحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية، ٣) تكلفة الإنتاج ، ٤) سعر النفط الخام، ٥) السياسات النفطية للدول المنتجة.

ثانياً: القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية: (المفهوم - المحددات -التحديات)

١) مفهوم القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية:

أصبحت القدرة الاقتصادية حاجة ملحة للدول؛ لكونها تضمن دوام التنمية ورفع مستويات أدائها الاقتصادي، فالقدرة ترتبط بالأداء الاقتصادي الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية والمرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى. ومن هنا أصبح من الضروري وضع تعريفاً محدداً للقدرة الاقتصادية، حيث تمثل المحصلة النهائية لتفاعل الموارد المادية والفكرية في رفع الكفاءة وتحفيز الاستثمارات الخارجية، وايجاد فرصاً للوصول إلى الأسواق الدولية(القدرة التنافسية). وكل ذلك يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية((وديع، ٢٠٠٣: ٣- ٢٧)،(ابن جليلي، ٢٠٠٩: ٢- ١٩).

و تعكس القدرة الاقتصادية معنى ذا إطار شمولي ينطوي على الأداء الاقتصادي والاجتماعي: وهي قدرة تنطوي على جانب معنوي وآخر مادي وبذلك يمكن تعريف القدرة الاقتصادية بأنها: " محصلة التأثير الاقتصادي النابعة من تفاعل عناصر القوة الاقتصادية للدولة في ظروف معينة، ولتحقيق أهداف معينة ترسمها عقلانية الإدارة السياسية للدولة، وتتناسب مع إدراك الدولة الصحيح لمستوى القدرة التي تملكها والتي تؤهلها

لفرض إراداتها أثناء تفاعلها مع العالم الخارجي بشكل يتناسب مع المصلحة الاقتصادية للبلد في فترة زمنية معينة، الأمر الذي يتيح للبلد التأثير في البلدان الأخرى بدرجة أكبر مما هي تؤثر فيه"(الشجيري، ٢٠١٠: ٩١).

وتنطوي القدرة الاقتصادية، وفقاً للمفهوم السابق على جانبين هما: يتمثل الجانب الأول في عقلانية الإرادة السياسية وإدراكها الصحيح لمستوى القدرة التي تمتلكها الدولة، أما الجانب الثاني، يختص بالتمتع بالكفاءة لمنافسة الدول الأخرى في هرم القوة الدولية وفرض إرادتها على الأطراف الأخرى بدرجة أعلى نسبياً مما تفرضه الأطراف الأخرى. ويرتبط الجانب الثاني لمفهوم القدرة الاقتصادية، بمفهوم القدرة الاقتصادية التنافسية: وقد جاء هذا المفهوم نتيجة لتراكمات عدة عبر فترات زمنية مختلفة، حيث أصبحت التنافسية تحظى باهتمام كبير على المستوى العالمي خلال السنوات الأخيرة، وأن سبب ذلك الاهتمام هو مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والتي تتمثل في ظاهرة الاندماج في الاقتصاد العالمي وإتباع سياسات الانفتاح وتحرير الأسواق، وبالتالي تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية لكل اقتصاد وطني(دالى،٢٠١٩: ١٥٦).

وترتفع القدرة الاقتصادية للدولة بقوة القطاعات الاقتصادية بشكل عام، والقطاعات الانتاجية بشكل خاص، حيث أن زيادة إنتاجية تلك القطاعات من أهم العوامل التي تستطيع الدولة عن طريقها زيادة الدخل القومي(الخليل، ٢٠١٠:٧٦٧). وينصب أهتمام الباحث بالتركيز على قطاعي الزراعة والصناعة؛ باعتبارها المصدر الأول في زيادة القدرة الاقتصادية للدولة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الزراعة والصناعة تعتبر من الأنشطة الاقتصادية الأساسية التي تصدر السلع للخارج وتجلب نقودا، لتدفع مقابل السلع والخدمات التي لا تنتجها الدولة بنفسها، كما ويرتبط هذان القطاعان بنمو الاقتصاد الوطني بمجمله، وهو ما يؤثر ايضاً على القدرة الاقتصادية التنافسية للدولة.

٢) محددات القدرة الاقتصادية:

تنطوى القدرة الاقتصادية بالمعني الموضح سابقاً على العديد من المحددات، والتي يمكن استخدمها لاحقاً في قياس القدرة الاقتصادية، <u>ويمكن تناول هذه المحددات على النحو التالي(الشجيري، ٢٠١٠: ٩٣- ٩٦)</u>:

١- **الناتج القومي الإجمالي:** وتعود أهمية الناتج القومي الإجمالي إلى أنه أحد المقاييس المستخدمة في قياس مستوى أداء الاقتصاد القومي، كما يعتبر مؤشراً هاماً من مؤشرات الرفاهية الاقتصادية.

٢- **نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:** وتشير نسبة الدين المنخفضة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الاقتصاد الذي ينتج ويبيع السلع والخدمات، الكافية لسداد الديون دون تكبد المزيد من الديون.وتزداد خطورة الدين العام الخارجي عن الدين العام الداخلي. وتناول كثير من الباحثين موضوع الدين الخارجي على أنه ظاهرة تمثل مشكله اقتصادية

٣- **وضع الميزان التجاري للدولة:** تعتبر التجارة الخارجية(الميزان التجاري) مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي للدولة، وهي تقيس مستوى التطور الاقتصادي لها وقدرتها الاقتصادية – لاسيما- التنافسية،

وتعد مؤشرا على سلامة السياسات الاقتصادية؛ وبالتالي هي باروميتر قياس مستوى الأداء الاقتصادي الكلي(السواعي، ٢٠١٧: ١٣٨).

٤- **توظيف واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة:** يعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى جميع الدول، ويعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الاقتصادي للدولة وقدرتها الاقتصادية في استغلال مواردها الطبيعية والبشرية، ويعكس مستوى دخل الفرد ورفاهيته(الناصر، ٢٠١٩: ١٥).

٥- **العمالة الماهرة(نسبة العمالة الماهرة إلى إجمالي قوة العمل):** إن تأثيرات التقدم التكنولوجي، وغير ذلك من أشكال التقدم في مجال الأعمال، على تحسين الإنتاجية لا يمكن أن تتحقق بالكامل دون قوة عاملة قادرة على استغلال إمكاناتها وضمان فعالية الترتيبات الجديدة، فالقوة العاملة الماهرة عامل رئيس يساهم في تعزيز القدرة الانتاجية، ومن ثم المساهمة في تحسين القدرة الاقتصادية للدول(منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨:٤٧).

٦- **التحديث(التطور التكنولوجي):** يعني بالتحديث(التطور التكنولوجي) التكيف الإيجابي الذي يأتي مستجيبا لمصلحة الدولة الاقتصادية في إطار اقتصاد عالمي أضحى لرأس المال الفكري فيه أثرا متزايدا في عمليات النمو الاقتصادي والاجتماعي، فالقدرة مرتبطة عمليا بالنمو الاقتصادي والتي وفقا للنظريات الاقتصادية الجديدة تتناسب مع مستوى التقنيات في البلد(الشجيري، ٢٠١٠: ٩٣).

وبناء على ما سبق ذكره، يمكن حصر محددات القدرة الاقتصادية في الناتج القومي الإجمالي، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وضع الميزان التجاري، توظيف واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، العمالة الماهرة، التحديث(التطوير التكنولوجي). وتواجه هذه المحددات العديد من التحديات التي تؤثر على القدرة الاقتصادية.

٣) تحديات القدرة الاقتصادية:

وفي ضوء المحددات السابقة للقدرة الاقتصادية، وفي سبيل تحقيق القدرة الاقتصادية لأي دولة يوجد مجموعة من التحديات تخص المحددات السابق ذكرها، والتي تساهم في إعاقة تحقيق القدرة الاقتصادية للدولة. ويمكن إيجازها فيما يلي:

أ) **ارتفاع مستوى الدين العام (الداخلي/ الخارجي):** يدل ارتفاع مستويات الدين العام بنوعيه الداخلي والخارجي على انخفاض القدرة الاقتصادية للدولة. ويؤدي الدين العام الداخلي إلى رفع سعر الفائدة، ومن ثم ارتفاع الاسعار وانخفاض الإدخار، وبالتالي انخفاض الاستثمار وتباطؤ معدلات النمو(يونس، ٢٠١٤: ٨٩٨- ٩٠٦).

ب) **وجود عجز دائم في الميزان التجاري:** يدل وجود عجز دائم في الميزان التجاري على انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد، وانخفاض القدرة الانتاجية، والقدرة التصديرية. كما أن العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في الاقتصاد القومي.وأيضاً، تعكس أسباب العجز المزمن في الميزان التجاري حالة

الضعف في نمو الصناعة، ويؤكد ذلك على ضعف أداء السياسة النقدية والمالية(مصطفى، ٢٠١٠: ٣٩٨).

ج) **انخفاض معدلات النمو الاقتصادي:** هناك العديد من التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي وتساعد في تباطؤ معدلات نموه، ومنها: التحديات المؤسساتية، ممثله في الإخفاق في إخضاع الإدارة الحكومية لمنطق الحساب الاقتصادي السليم، وضعف اهتمام الإدارة الاقتصادية بتنوع البنية الإنتاجية للاقتصاد، وكذلك تدني إنتاجية القوى العاملة، وتعمق ظاهرة الفساد إلى أن اصبح مصدراً لاستنزاف وهدر المال العام. بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية، والممثلة في تردي مناخ الاستثمار متأثراً بحزمة العوامل السياسية والاقتصادية والمؤسسية والتشريعية والقانونية والتنظيمية(الحمداني، ٢٠٢٠: ١٦٠- ١٦٣).

ثالثاً: دور القطاع النفطي في تعزيز القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية

تنبع أهمية النفط بصفة عامة ، من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد لعب النفط دوراً رئيساً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر سواء في الأقطار المنتجة أو المستوردة له . ويمكن توضيح دور القطاع النفطي في تعزيز القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية، على النحو التالي:

١) دور القطاع النفطي في إحداث القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية:

تنبع أهمية النفط في العديد من الدول – دول مجلس التعاون الخليجي من خلال توفيره للفوائض المالية التي تعتبر الممول الرئيس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يلعب النفط الدور الأساسي في تحديد مسار التنمية. وقد تمكنت هذه الدول من تحقيق نسب نمو مرتفعة في مختلف القطاعات الاقتصادية خصوصاً في أوقات ارتفاع العائدات النفطية(فارس، ٢٠١٨: ٣٥). ويظهر الدور الكلي للقطاع النفطي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي في مختلف القطاعات الاقتصادية، وارتفع الإنتاج الصناعي وتوسع القاعدة الزراعية. ويمكن توضيح هذا الدور(تحفيز نمو القطاعات غير النفطية) كما يلي:

أ) دور القطاع النفطي في تعزيز القدرة الاقتصادية للقطاع الزراعي:

التوجه الاقتصادي السليم يقتضي الإحلال التدريجي للطاقات الانتاجية الجديدة محل الثروة البترولية الناضبة التي يحتويها باطن الأرض، فالمبدأ الاقتصادي السليم الذي يحكم المسار الانتقالي للعملية النمو في ظل النضوب التدريجي للثروة النفطية هو مبدأ " المبادلة فيما بين الأصول "، بمعنى أن يعامل البترول المستخرج من باطن الأرض على أنه أصلاً رأسمالياً تجري مبادلته في السوق العالمية مقابل الحصول على نقد أجنبي يسمح بشراء المعدات واقامة المنشات واعداد التصميمات اللازمة لبناء السدود وخزانات المياه وتحويل مجاري الأنهار وتوليد الطاقة الكهربائية من مساقط المياه لدفع عجلة التصنيع وكهربة الريف. إذ ان الاستثمار الكثيف في بناء منشآت المياه وشبكات الري والصرف ومحطات توليد الكهرباء هو الكفيل بصيانة مقومات الحياة

الاقتصادية العربية، وتطوير القاعدة الزراعية والصناعية للمجتمع العربي، بما يولد دخلا متجددا على مدار الزمن يحل تدريجيا محل الثروات والموارد البترولية الناضبة(عبد الفضيل، ١٩٨٧: ٦٥).

ب) دور القطاع النفطي في تعزيز القدرة الاقتصادية للقطاع الصناعي:

يظهر أثر قطاع النفط على قطاع الصناعة -وخصوصاً قطاع الصناعة التحويلية- من خلال تأثيره على الصناعة التي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي. فعلى الرغم من انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، الا أن طبيعة هذه الصناعة في الدول الخليجية المصدرة للنفط والتي تتمثل في صناعات بتروكيماوية ومصافي نفط حديثة وصناعات معدنية وأسمدة كيماوية تجعل لها أهمية كبرى. وتعتبر الصناعة التحويلية قادرة على إحداث التنمية الاقتصادية لزيادة وتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية تتمثل في تنوع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل، فضلا عن المساهمة في زيادة القيمة المضافة وتحقيق الاكتفاء الذاتي(عبد القادر، ٢٠١٧: ٢٢٢).

٢) دور النفط في إحداث التنمية الاقتصادية كأحد مقومات القدرة الاقتصادية

إن استخدام مصادر الطاقة المختلفة ضرورة لازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم زيادة القدرة الاقتصادية. ويرتبط قطاع النفط بالتنمية في الدول العربية بشكل عام، من خلال عنصرين أساسيين: الأول عن طريق استخدام النفط كمصدر للطاقة ومادة أولية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كقطاع الصناعة والنقل وفي الاستهلاك المحلي من ناحية والثاني من خلال توفيرهما للعوائد المالية وإنفاقها في شتى المشاريع والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتمويل الواردات وتعزيز التعاون العربي من ناحية أخرى(ندى، ٢٠١٧: ١٨٦).

٣) دور العوائد النفطية في الناتج المحلي الاجمالي:

أن القطاع النفطي هو محركاً النمو في البلدان المنتجة للنفط لهذه المادة، فنمو قطاع النفط سوف يؤدي إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو وذلك عن طريق الأموال الضخمة التي يدرها هذا القطاع من عملية التصدير للخارج وبالتالي زيادة الناتج المحلي الوطني الذي يؤدي بدوره إلى نمو وزيادة فئات الدخل المختلفة من الأجور والأرباح. كما يمكن استخدام العوائد النفطية في إحداث تطور تقني وتكنولوجي، والذي يعتبر أحد مقومات النمو الاقتصادي، ومن ثم أحد مقومات تحسين القدرة الاقتصادية للدولة، حيث أن التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية ويؤدي إلى انخفاض تكاليفها مما يقود إلى زيادة حجم الاحتياطات الاقتصادية، هذا ما أكد على أن كل من برانت ومورس قد أدخلا شكوكاً حول نتائج الحركة الأمريكية المحافظة ورؤية مالتس التشاؤمية(ضورية، ٢٠١١: ٥).

٤) دور العوائد النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة:

إن الايرادات النفطية لها علاقة وثيقة طردية بالإيرادات العامة ، حيث كلما ارتفعت أسعار النفط الخام

ادى الى زيادة الايرادات النفطية الأمر الذي يؤدي الى زيادة الايرادات العامة ، لكن بنفس الوقت هناك اخطار ممكن أن تحدث فيما لو تم الاعتماد بالكامل على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة ، وذلك ينعكس بمخاطر على الاقتصاد الوطني ، ومن ثم فإن الإيرادات النفطية غير مستقرة لأنها تكون محددة بعوامل خارجية تؤثر في أسعار النفط. ، ونظراً لطبيعة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام عموما ذات الاقتصاد الريعي تكون نفقاتها متعددة ومختلفة خاصة وان اغلب هذه الدول تعد من الدول النامية التي ليس لها مرونة انتاجية ولا نظام ضريبي متطور الأمر الذي سيخلق زيادة في حجم نفقاتها على جانب ايراداته(FARIS, 2016: 199).

٥) دور العوائد النفطية في تحسين وضع الميزان التجاري:

تمثل التجارة الخارجية لأي اقتصاد ركيزة من الركائز المهمة في الاقتصاد، ولا يمكن للدول أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي مهما بلغت من القوة الاقتصادية والسياسية، فلا بد أن يكون لهذا الاقتصاد ارتباطات (أمامية وخلفية) يعتمد عليها عبر مصالح متداخلة ومشتركة مع الدول الأخرى. كما تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية كونها مؤشرا جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولى وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، كما تعكس التجارة الخارجية مستويات الدخول في أي بلد وقدرته على الاستيراد. وارتبط ذلك كله برصيد البلد من العملات الأجنبية وما له من أثر على الميزان التجارى(Abass, 2013: 77) .وأن تقلبات أسعار النفط العالمية تؤثر في التجارة الخارجية للبلدان المصدرة والمستوردة للنفط الخام، فتنعكس على حجم الصادرات والاستيرادات سلبا وايجابا وعلى الجانبين ، جانب الدول المصدرة وجانب الدول المستهلكة.

المحور الثالث: تحليل دور القطاع النفطي في تعزيز القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية في العراق خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٩

أولاً: تحليل دور القطاع النفطي في تعزيز القدرة الاقتصادية لقطاع الزراعة:

يركز هذا البند على تحليل دور القطاع النفطي في تعزيز القدرة الاقتصادية لقطاع الزراعة في العراق، من خلال التعرف على دور الانتاج النفطي في ناتج القطاع الزارعي وتكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي في العراق، ثم التعرف على دور الصادرات النفطية في تكوين راس المال الثابت للقطاع الزراعي في العراق، خلا الفترة(١٩٩٠- ٢٠١٩).

١) دور الانتاج النفطي في زيادة القدرة الانتاجية وتكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي في العراق:

بشكل عام، تتسم الدولة العراقية بعدم استخدم الموارد المالية الكبيرة المتأتية من الصادرات النفطية وفقا لمبدأ الرشادة والعقلانية، بل كانت تستخدم مبدأ (أصرف ما في الجيب يأتيك ما بالغيب)، هذا في الوقت الذي أكدت فيه كل نظريات التنمية في البلدان النامية على ضرورة تشخيص المصدر الذي يولد الفائض الاقتصادي

في الدولة النامية وتوظيفه في تطوير القطاعات السلعية الإنتاجية والأنشطة الأخرى التي تخلق قيمة مضافة لتحقيق عملية التراكم الرأسمالي اللازم للتنمية المستدامة(حسن، ٢٠١٧: ٢). وفي ضوء ذلك، نبين دور الانتاج النفطي في زيادة القدرة الانتاجية للقطاع الزراعي في العراق خلال الفترة(١٩٩٠- ٢٠١٩)، وذلك باستخدام مؤشرين، يعبران عن زيادة القدرة الانتاجية لهذا القطاع، وهما: الانتاج الزراعي وتكوين رأس المال الثابت. ويوضح الجدول رقم(٨/٣) تطور معدل نمو الإنتاج النفطي، ومعدل نمو الإنتاج الزراعي، نمو تكوين راس المال الثابت في العراق خلال فترة الدراسة

جدول رقم(١)

معدل نمو الإنتاج النفطي، الانتاج الزراعي، وتكوين راس المال الثابت في العراق خلال فترة الدراسة

الفترات	معدل نمو %		
	الانتاج النفطي في العراق	الانتاج الزراعي في العراق	تكوين رأس المال الثابت في العراق
١٩٩٠ -١٩٩٤	٦٤.٥٦٩٥-	٧١٢٩.٦٢٣	٢١٥٥.١٦٥
١٩٩٥ -١٩٩٩	٢٤٤.٧٧٦١	٨٠.١٢٤٩٩	٢٨١.٤٥١٧
٢٠٠٠ -٢٠٠٤	٢١.٩٥٥٦-	٥٨.٧١٦٢٩	٨١.٢٢٨٢-
٢٠٠٥-٢٠٠٩	٢٢.١٤١٤٨	٣٤.٩١٩٨١	٩٣.٩١٦-
٢٠١٠ -٢٠١٤	٣١.٢٣٣٢	٥٦.٩٢٣٩٦	٤٧٢.٤٥٢٧
٢٠١٥ -٢٠١٩	٢٧.٨٣٦٨٣	٧٧.٥٧٥-	٨.١١٠٨٣-
المتوسط	٣٩.٩١٠٤٢	١٢١٣.٧٨٩	٤٥٤.٣٠٢٤

المصدر/ إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، سنوات مختلفة.

بالنظر إلى الجدول رقم(١)، يلاحظ أن معدل نمو الانتاج النفطي في العراق خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٩)، يتسم بعدم الاستقرار، وقد أنعكس عدم الاستقرار في الانتاج النفطي على القدرة الانتاجية للقطاع الزراعي من جانب، وتكوين راس المال الثابت من جانب أخر في العراق خلال نفس الفترة. ويمكن التعرف على هذا التطور خلال الفترات الجزئية للدراسة، والمحددة بستة فترات- بهدف تقليل معدل النمو بين السنوات- ففي الفترة(١٩٩٠- ١٩٩٤)، انخفض الانتاج النفطي في العراق من (٢١١٤) الف برميل/يوم عام ١٩٩٠ إلى (٧٤٩) ألف برميل/ يوم عام ١٩٩٤ ، وذلك بمعدل نمو سالب بلغ نحو (٦٤.٥٧%). وعلى الرغم من ذلك، إلا أن معدل نمو الانتاج الزراعي ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت، حقق أعلى معدلات نمو خلال فترات

الدراسة، فقد ارتفع الإنتاج الزراعي من (٤٦١٣.٣) مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى (٣٣٣٥٢٤.٢) مليون دينار عام، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٧١٢٩.٦٢٣). كما تكوين راس المال الثابت من (٤٦١٣.٣) مليون دينار إلى (٨٤٧٠.٤) مليون دينار ، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٢١٥٥.١٦٥).

أما الفترة(١٩٩٥- ١٩٩٩)، ارتفع الانتاج النفطي في العراق من (٧٣٧) الف برميل/يوم عام ١٩٩٥ إلى (٢٥٤١) ألف برميل/ يوم عام ١٩٩٩، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٢٤٤.٨%). وخلال نفس الفترة ارتفع الانتاج الزراعي وتكوين رأس المال الثابت، فقد الإنتاج الزراعي من (١٣٧٨٢٧٤.٣) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (٢٤٨٢٦١٦.٥) مليون دينار عام ١٩٩٩، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٨٠.١٢%). كما ارتفع معدل نمو تكوين راس المال الثابت من (١٨٥٩٥.٨) مليون دينار إلى (٧٠٩٣٤) مليون دينار ، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٢٨١.٥%).

وبخصوص الفترة(٢٠٠٠- ٢٠٠٤)، فقد انخفض الانتاج النفطي في العراق من (٢٧٠٠) الف برميل/يوم عام ٢٠٠٠ إلى (٢٥٤١) ألف برميل/ يوم عام ٢٠٠٤، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (-٢١.٩٦%). وخلال نفس الفترة ارتفع الانتاج الزراعي وتكوين رأس المال الثابت، فقد ارتفع الإنتاج الزراعي من (٢٣٢٧٢٧٧.٢) مليون دينار عام ٢٠٠٠ إلى (٣٦٩٣٧٦٨) مليون دينار عام ٢٠٠٤، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٥٨.٧%). وعلى العكس من ذلك انخفض تكوين راس المال الثابت من (٩٧٣١٨) مليون دينار إلى (١٨٢٦٨.٣) مليون دينار ، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (-٨١.٢٣%).

وفيما يتعلق بالفترة(٢٠٠٥- ٢٠٠٩)، فقد ارتفع الانتاج النفطي في العراق من (١٩١٢.٧) الف برميل/يوم عام ٢٠٠٥ إلى (٢٣٣٦.٢) ألف برميل/ يوم عام ٢٠٠٩، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٢٢.١٤%). وخلال نفس الفترة ارتفع الانتاج الزراعي، فقد ارتفع معدل نمو الإنتاج الزراعي من (٥٠٦٤١٥٨) مليون دينار عام ٢٠٠٠ إلى (٦٨٣٢٥٥٢.١) مليون دينار عام ٢٠٠٤، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٣٤.٩٢%). وعلى العكس من ذلك انخفض تكوين راس المال الثابت من (٢١٤٢٤٨.٢) مليون دينار إلى (١٣٠٣٤.٨) مليون دينار ، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (-٩٣.٩١%).

أما الفترة(٢٠١٠- ٢٠١٤)، فقد ارتفع الانتاج النفطي في العراق من (٢٣٥٨.١) الف برميل/يوم عام ٢٠١٠ إلى (٣٠٩٤.٦١) ألف برميل/ يوم عام ٢٠١٤، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٣١.٢٣%). وخلال نفس الفترة ارتفع الانتاج الزراعي وتكوين راس المال الثابت، فقد ارتفع الإنتاج الزراعي من (٨٣٦٦٢٣٢.٤) مليون دينار عام ٢٠١٠ إلى (١٣١٢٨٦٢٣) مليون دينار عام ٢٠١٤، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٥٦.٩٢%). وكذلك ارتفع تكوين راس المال الثابت من (٢٢٧٢٠.٢) مليون دينار إلى (١٣٠٠٦٢.٤) مليون دينار ، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٤٧٢.٤٥%).

وأخيراً، الفترة(٢٠١٥- ٢٠١٩)؛ فقد ارتفع الانتاج النفطي في العراق من (٣٤٨١) الف برميل/يوم عام ٢٠١٥ إلى (٤٤٥٠) ألف برميل/ يوم عام ٢٠١٩، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٢٧.٨٤%). وخلال نفس الفترة انخفض الانتاج الزراعي وتكوين رأس المال الثابت، فقد انخفض الإنتاج الزراعي من (٨١٦٠٧٧١) مليون دينار عام ٢٠١٥ إلى (١٨٣٠٠٤٩.٧٦) مليون دينار عام ٢٠١٩، وذلك بمعدل نمو سالب بلغ نحو (٧٧.٥٦%). وايضاً، انخفض تكوين راس المال الثابت من (٣٢٩٧٦١) مليون دينار إلى (٣٠٣٠١٤.٦٣) مليون دينار ، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (-٨.١١%).

وفي ضوء التحليل السابق، لتطور معدل نمو الانتاج النفطي في العراق، ومعدل نمو كل من الانتاج الزراعي ومعدل تكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي في العراق، خلال الفترات

الجزئية، يتبين وجود تأثيراً سلبي أو إيجابياً في بعض الفترات للانتاج النفطي في العراق على الانتاج الزراعي ومعدل تكوين رأس المال الثابت، وفي بعض الفترات يحدث العكس. وبأخذ المتوسط لمعظم الفترات، والمحددة بـ(١٩٩٠- ١٩٩٤)،(١٩٩٥- ١٩٩٩)،(٢٠٠٠-٢٠٠٤)،(٢٠٠٥- ٢٠٠٩)،(٢٠١٠- ٢٠١٤)، يلاحظ أن معدل الانتاج النفطي في العراق، والذي بلغ متوسطه (٣٩.٩١)% يلعب دور إيجابياً في معدل نمو كل من الإنتاج النفطي وتكوين رأس المال الثابت للقطاع النفطي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)، إذ بلغ متوسط كل منهما على (١٢١٣.٧٩)%، (٤٥٤.٣)% على الترتيب.

٢) دور الصادرات النفطية في زيادة القدرة الانتاجية وتكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي في العراق:

يعد النفط سلعة من منتجات القطاع الأولي التي يتصف نمط حركة أسعارها بالتقلب العنيف باختلاف تام عن السلع المصنعة، لذا تكون موارد الصادرات في العراق مصدرا دائما لعدم الاستقرار، مما يقضي ذلك توزيع موارد الدخل عن طريق تنويع الاقتصاد والدخول في مجالات إنتاج يتمتع فيها الاقتصاد العراقي بمميزات نسبية تمكنه أن ينافس بها السلع الأجنبية. ولكن يمكن لزيادة الصادرات النفطية أن توسع من القاعدة الإنتاجية (الزراعية و الصناعية) إذا تم إدراك خطورة استمرار اعتماد الاقتصاد الوطني على المورد الريعي المتذبذب من النفط ، خصوصا وأنه مورداً ناضباً وغير متجدد وحق مكتسب تستفيد منه جميع الأجيال الذي يجب الحفاظ عليه وتحويله الى قيمة مضافة لجميع الأجيال(الجنابي، ٢٠١٥: ١٤٦).

وفي ضوء ذلك، نبين دور الصادرات النفطي في زيادة القدرة الانتاجية للقطاع الزراعي في العراق خلال الفترة(١٩٩٠- ٢٠١٩)، بالاعتماد علي بيانات الجدول رقم(٢) الخاص بتطور معدل نمو الصادرات النفطي، ومعدل نمو الإنتاج الزراعي، نمو تكوين راس المال الثابت في العراق خلال فترة الدراسة

جدول رقم(٢) معدل نمو الصادرات النفطية، الانتاج الزراعي، وتكوين راس المال الثابت في العراق خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)

الفترات	معدل نمو %		
	الصادرات النفطية	الانتاج الزراعي	تكوين رأس المال الثابت
١٩٩٠ -١٩٩٤	-٩٦.٢٤٠٦	٧١٢٩.٦٢٣	٢١٥٥.١٦٥
١٩٩٥ -١٩٩٩	٣١٢٦.٥٦٣	٨٠.١٢٤٩٩	٢٨١.٤٥١٧
٢٠٠٠ -٢٠٠٤	-٢٧.٦٤٤٧	٥٨.٧١٦٢٩	-٨١.٢٢٨٢
٢٠٠٥-٢٠٠٩	٢٩.٤٥٦٥٢	٣٤.٩١٩٨١	-٩٣.٩١٦
٢٠١٠ -٢٠١٤	٣٣.٠٩٥٢٤	٥٦.٩٢٣٩٦	٤٧٢.٤٥٢٧
٢٠١٥ -٢٠١٩	١٤.٠٨٠٣٤	-٧٧.٥٧٥	-٨.١١٠٨٣
المتوسط	٥١٣.٢١٨٢	١٢١٣.٧٨٩	٤٥٤.٣٠٢٤

المصدر/ إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، سنوات مختلفة.

بالنظر إلى الجدول رقم(٢)، يلاحظ أن معدل نمو الصادرات النفطية في العراق خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٩)، يتسم بعدم الاستقرار، وقد أنعكس عدم الاستقرار في الصادرات النفطية على القدرة الانتاجية للقطاع الزراعي من جانب، وتكوين راس المال الثابت من جانب أخر في العراق خلال نفس الفترة. ويمكن التعرف على هذا التطور خلال الفترات الجزئية للدراسة، ففي الفترة(١٩٩٠- ١٩٩٤)، انخفضت الصادرات النفطية في العراق من (١٥٩٦) الف برميل/يوم عام ١٩٩٠ إلى (٦٠) ألف برميل/ يوم عام ١٩٩٤ ، وذلك بمعدل نمو سالب بلغ نحو (-٩٦.٢٤%). وعلى الرغم من ذلك، إلا أن معدل نمو الانتاج الزراعي ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت، حقق أعلى معدلات نمو خلال فترات الدراسة، فقد ارتفع الإنتاج الزراعي من (٤٦١٣.٣) مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى (٣٣٣٥٢٤.٢) مليون دينار عام ١٩٩٤، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٧١٢٩.٦٢٣)%. كما ارتفع تكوين راس المال الثابت من (٤٦١٣.٣) مليون دينار إلى (٨٤٧٠.٤) مليون دينار ، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٢١٥٥.١٧)%.

أما في الفترة(١٩٩٥- ١٩٩٩)، فقد ارتفعت الصادرات النفطية في العراق من (٦٤) الف برميل/يوم عام ١٩٩٥ إلى (٢٠٦٥) ألف برميل/ يوم عام ١٩٩٩، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٣١٢٦.٥٦%). وخلال نفس الفترة ارتفع الانتاج الزراعي وتكوين رأس المال الثابت، فقد ارتفع الإنتاج الزراعي من (١٣٧٨٢٧٤.٣) مليون

دينار عام ١٩٩٥ إلى (٢٤٨٢٦١٩.٥) مليون دينار عام ١٩٩٩، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٥٨.٧%). كما ارتفع تكوين راس المال الثابت من (١٨٥٩٥.٨) مليون دينار إلى (٧٠٩٣٤) مليون دينار ، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٢٨١.٥%).

وبخصوص الفترة(٢٠٠٠- ٢٠٠٤)، فقد انخفضت الصادرات النفطية في العراق من (٢٠٠٤) الف برميل/يوم عام ٢٠٠٠ إلى (١٤٥٠) ألف برميل/ يوم عام ٢٠٠٤، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (-٢٧.٦٤%). وخلال نفس الفترة ارتفع الانتاج الزراعي وتكوين رأس المال الثابت، فقد ارتفع الإنتاج الزراعي من (٢٣٢٧٢٧٧.٢) مليون دينار عام ٢٠٠٠ إلى (٣٦٩٣٧٦٨) مليون دينار عام ٢٠٠٤، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٨٥.٧%). وعلى العكس من ذلك انخفض تكوين راس المال الثابت من (٩٧٣١٨) مليون دينار إلى (١٨٢٦٨.٣) مليون دينار ، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (-٨١.٢٣%).

وفيما يتعلق بالفترة(٢٠٠٥- ٢٠٠٩)، فقد ارتفعت الصادرات النفطية في العراق من (١٤٧٢) الف برميل/يوم عام ٢٠٠٥ إلى (١٩٠٥.٦) ألف برميل/ يوم عام ٢٠٠٩، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٢٩.٤٦%). وخلال نفس الفترة ارتفع الانتاج الزراعي، فقد الإنتاج الزراعي من (٥٠٦٤١٥٨) مليون دينار عام ٢٠٠٥ إلى (٦٨٣٢٥٥٢.١) مليون دينار عام ٢٠٠٩، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٣٤.٩٢%). وعلى العكس من ذلك انخفض تكوين راس المال الثابت من (٢١٤٢٤٨.٢) مليون دينار إلى (١٣٠٣٤.٨) مليون دينار ، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (-٩٣.٩١%).

أما الفترة(٢٠١٠- ٢٠١٤)، فقد ارتفعت الصادرات النفطية في العراق من (١٨٩٠) الف برميل/يوم عام ٢٠١٠ إلى (٢٥١٥.٥) ألف برميل/ يوم عام ٢٠١٤، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٣٣.٠٩%). وخلال نفس الفترة ارتفع الانتاج الزراعي وتكوين راس المال الثابت، فقد ارتفع الإنتاج الزراعي من (٨٣٦٦٢٣٢.٤) مليون دينار عام ٢٠١٠ إلى (١٣١٢٨٦٢.٣) مليون دينار عام ٢٠١٤، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٥٦.٩٢%). وكذلك ارتفع تكوين راس المال الثابت من (٢٢٧٢٠.٢) مليون دينار إلى (١٣٠٠٦٢.٤) مليون دينار ، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٤٧٢.٤٥%).

وأخيراً، الفترة(٢٠١٥- ٢٠١٩)، فقد ارتفعت الصادرات النفطية في العراق من (٣٠٠٤.٩) الف برميل/يوم عام ٢٠١٥ إلى (٣٤٢٨) ألف برميل/ يوم عام ٢٠١٩، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (١٤.٠٨%). وخلال نفس الفترة انخفض الانتاج الزراعي وتكوين رأس المال الثابت، فقد انخفض الإنتاج الزراعي من (٨١٦٠٧٧١) مليون دينار عام ٢٠١٥ إلى (١٨٣٠٠٤٩.٧٦) مليون دينار عام ٢٠١٩، وذلك بمعدل نمو سالب بلغ نحو (٧٧.٥٦%). وايضاً، وانخفض تكوين راس المال الثابت من (٣٢٩٧٦١) مليون دينار إلى (٣٠٣٠١٤.٦٣) مليون دينار ، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (-٨.١١%).

وفي ضوء التحليل السابق، لتطور معدل نمو الصادرات النفطية في العراق، ومعدل نمو كل من الانتاج الزراعي ومعدل تكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي في العراق، خلال الفترات الجزئية، يتبين وجود تأثير أو إيجابي في بعض الفترات للانتاج النفطي في العراق على الانتاج الزراعي ومعدل تكوين رأس المال الثابت، وفي بعض الفترات يحدث العكس. وبأخذ المتوسط لمعظم الفترات، والمحددة بـ(١٩٩٠- ١٩٩٤)،(١٩٩٥-١٩٩٩)،(٢٠٠٠-٢٠٠٤)،(٢٠٠٥- ٢٠٠٩)،(٢٠١٠- ٢٠١٤)، يلاحظ أن معدل الصادرات النفطية في العراق، والذي بلغ متوسطه (٥١٣.٢٢)% يلعب دور إيجابياً في معدل نمو كل من الصادرات النفطية وتكوين رأس المال الثابت للقطاع النفطي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)، إذ بلغ متوسط كل منهما على (١٢١٣.٧٩)%، (٤٥٤.٣)% على الترتيب.

وتجدر الأشارة إلى أنه منذ بداية عقد التسعينات وحتى عام ٢٠١١، فقد أتسمت الصادرات النفطية العراقية بقدر من العشوائية وعدم الانتظام، نتيجة للأوضاع السياسية غير المستقرة والعقوبات الدولية، ومن ثم الانفلات التجاري، ففي الأعوام (١٩٩٠- ١٩٩٦)، شهد العراق قرارات دولية متعددة، أدت إلى غلق المنافذ الحدودية، وأيقاف صادرات العراق النفطية وغير النفطية، أما المدة (١٩٩٧- ٢٠٠٢) فقد تمثلت بتصدير النفط إلى الخارج مقابل الغذاء والدواء بحسب مذكرة التفاهم. وبخصوص المدة التي تلت عام ٢٠٠٣ فتميزت بارتفاع قيمة الصادرات النفطية، باستثناء عام ٢٠٠٩، فقد شهدت انخفاضاً بسبب الأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨)(الكواز، ٢٠١٤: ٢١٨). وقد أثرت هذه العشوائية على قدرة القطاع النفطي في العراق على تحسين القدرة الانتاجية للقطاع الزراعي بشكل سلبي في بعض الفترات الجزئية للدراسة كما تم بيانه سالفاً.

وعلى الرغم من ذلك، يظل القطاع النفطي في العراق المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي طوال الخمسة عقود الماضية من القرن العشرين وحتى الآن، إذ بقيت طاقة العراق الإنتاجية من النفط المحدد الأساس للحصول على الموارد، فالعراق لم يستغل الموارد المتأتية من النفط لأغراض تطوير القطاعات غير النفطية، وذلك للحروب المستمرة للمدة الماضية التي أدت إلى عدم استخدام عائدات النفط في تحقيق النمو في القطاع غير النفطي، مما جعل الاقتصاد أقل مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية، فضلا عن الهدر والضياع في تلك العوائد نتيجة لانتشار الفساد الإداري والمالي(محمد، ٢٠١١: ١٠).

ثانياً: دور القطاع النفطي في تعزيز القدرة الاقتصادية لقطاع الصناعة في العراق:

أن بعض الاقتصاديين يرى أن محركات النمو تنبع من هيكل الاقتصاد الوطني، خصوصا تركيبة قطاعاته المختلفة ومنهم "نيكولاس كالدور" الذي يرى أن الصناعة هي المحرك للنمو الاقتصادي ومنطلقا من أن هذا القطاع يتميز بارتفاع مستوى الانتاجية التي تتأثر في النمو في ذات القطاع. وبما أن قطاع الصناعة، وخصوصاً الصناعات التحويلية في الاقتصاد العراقي لم يتمتع بمميزات ارتفاع مستوى الانتاجية فيه ولم يحظ بمعدلات نمو موجبة خلال مدة الدراسة، وبالتالي يمكن النظر اليه من هذه الزاوية فأن قطاع الصناعة التحويلية،

يعتبر محركا للنمو في الاقتصاد العراقي(علوش، ٢٠١٦: ٨٤).

ويقع قطاع الصناعات التحويلية سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء في صلب اهتمامات واضعي ومخططي السياسات الاقتصادية، نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وسمات فاعلة في تعزيز التكامل الاقتصادي وفي تحقيق التنمية المستدامة وكذلك في إرساء دعائم القاعدة الإنتاجية التي تساهم في سد حاجات الاستهلاك المحلي واحلال الواردات فضلا عن تحسين الميزان التجاري من خلال النشاط التصديري، ومن ثم في تنويع مصادر الدخل(حبش& اسماعيل، ٢٠٢٠: ٤١٧). كما إن الإخفاق الصناعي في العراق هو بالتأكيد، ليس وليد مرحلة معينة بقدر ما هو سلسلة من الإخفاقات شهدتها المراحل السابقة، وذلك بسبب الاعتماد الكبير والكلي على الاقتصاد الريعي المتمثل بالنفط، وهو ما يؤشر إلى خطورة الوضع ليس للعراق فقط بل لكافة الدول التي تعتمد في اقتصادها على النفط فقط، فضلا عن عدم استغلال ارتفاع اسعار النفط في السنوات الأخيرة لمحاولة بناء قاعدة قوية.

لذلك فإن أي محاولة في التفكير حول المقترحات وآليات عمل للنهوض بواقع الصناعة التحويلية يتطلب استيعاب وفهم كافة المتغيرات الحالية ومحاولة وضع الاساليب اللازمة للحد من الاقتصاد الريعي، وتسخيرها باتجاه وضع المسارات والتصورات المستقبلية للتنمية الصناعية في العراق. لهذا يحاول المبحث الحالي، التعرف علي دور القطاع النفطي في تعزيز القدرة الاقتصادية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩).

١) دور الانتاج النفطي في زيادة القدرة الانتاجية لقطاع الصناعة في العراق

يمكن الاستفادة من الانتاج النفطي وعوائده في زيادة القدرة الانتاجية للقطاع الصناعي في العراق. ولتوضيح ذلك نتناول أولاً، القيمة المضافة للقطاع الصناعي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)، كما يتضح من الجدول رقم(١٠/٣). وبملاحظتة، يتضح وجود تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)، فقد أرتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع من (٤٠.٤١) مليار دينار عام ١٩٩٠ إلى (٤٢٥٨٠) مليار دينار عام ٢٠٠٠، ثم توالي هذا الارتفاع ليسجل في عام ٢٠٠٥ ما يعادل نحو(٤٦٧٧٠) مليار دينار، ثم ارتفع بشكل غير ملحوظ في الاعوام ٢٠١٠، ٢٠١٥، ٢٠١٩، ليسجل ما يعادل نحو (٩٠٤٢٠) مليار دينار، (٨٦٩٤٠) مليار دينار(١٥٤٤٠٠) مليار دينار على الترتيب. كما بلغ متوسط القيمة المضافة خلال فترة الدراسة نحو(٦١٩٢٨.٦٣٢) مليار دينار. ويدل هذا التطور المستمر على زيادة القدرة الانتاجية في العراق خلال الفترة(١٩٩٠- ٢٠١٩)

الجدول رقم(٣)

تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في العراق خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٩)

السنوات	القيمة المضافة بالاسعار الجارية بالمليار دينار	السنوات	القيمة المضافة بالاسعار الجارية ، بالمليار دينار
١٩٩٠	٤٠.٤١	٢٠٠٦	٥٨٧٣٠
١٩٩١	٢١.٦٧	٢٠٠٧	٦٦٩٩٠
١٩٩٢	٦٠١٢	٢٠٠٨	٩٨٥٩٠
١٩٩٣	١٦٨.١٠	٢٠٠٩	٦٧٩٢٠
١٩٩٤	٩٢٦.٧٨	٢٠١٠	٩٠٤٢٠
١٩٩٥	٤٣٤٠	٢٠١١	١٣٥٩٣٠
١٩٩٦	٣٨٠٠	٢٠١٢	١٥٤٠٠٠
١٩٩٧	١١٣٢٠	٢٠١٣	١٥٧٨٤٠
١٩٩٨	١٢٠١٠	٢٠١٤	١٥٤٦٩٠
١٩٩٩	٢٧٤٢٠	٢٠١٥	٨٦٩٤٠
٢٠٠٠	٤٣٥٨٠	٢٠١٦	٩٢١٩٠
٢٠٠١	٣١٩٩٠	٢٠١٧	١١٧٨٣٠
٢٠٠٢	٣٠٤٢٠	٢٠١٨	١٤٨٦٩٠
٢٠٠٣	٢٠٩٦٠	٢٠١٩	١٥٤٤٠٠
٢٠٠٤	٣٢٩٢٠	المتوسط	٦١٩٢٨.٦٣٢
٢٠٠٥	٤٦٧٧٠	-	-

المصدر / https://data.albankaldawli.org/ locations=IQ&start=1990.

وبعد التعرف على تطور القيمة المضافة القطاع الصناعي في العراق، نبين دور الانتاج النفطي في زيادة القدرة الانتاجية للقطاع الصناعي في العراق خلال الفترة(١٩٩٠- ٢٠١٩)، وذلك بالتعرف على معدل نمو الانتاج

النفطي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في العراق للفترة(١٩٩٠ -٢٠١٩) كما يوضحة الجدول رقم (٤).

جدول رقم(٤)

معدل نمو الانتاج النفطي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في العراق للفترة(١٩٩٠ -٢٠١٩)

الفترات	معدل نمو %	
	الانتاج النفطي في العراق	القيمة المضافة للقطاع الصناعي في العراق
١٩٩٠ -١٩٩٤	-٦٤.٥٦٩٥	٢١٩٣.٤٤٢
١٩٩٥ -١٩٩٩	٢٤٤.٧٧٦١	٥٣١.٧٩٧٢
٢٠٠٠ -٢٠٠٤	-٢١.٩٥٥٦	-٢٤.٤٦٠٨
٢٠٠٥-٢٠٠٩	٢٢.١٤١٤٨	٤٥.٢٢١٣
٢٠١٠ -٢٠١٤	٣١.٢٣٣٢	٧١.٠٧٩٤١
٢٠١٥ -٢٠١٩	٢٧.٨٣٦٨٣	٧٧.٥٩٣٧٤
المتوسط	٣٩.٩١٠٤٢	٤٨٢.٤٤٥٥

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(٣).

بالنظر إلى الجدول رقم(٤)، يلاحظ أن معدل نمو الانتاج النفطي في العراق خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٩)، يتسم بعدم الاستقرار، وقد انعكس عدم الاستقرار في الانتاج النفطي على القطاع الصناعي مقاساً بمعدل نمو تطور القيمة المضافة . ويمكن التعرف على هذا التطور خلال الفترات الجزئية للدراسة، ففي الفترة(١٩٩٠- ١٩٩٤)، انخفض الانتاج النفطي في العراق من (٢١١٤) الف برميل/يوم عام ١٩٩٠ إلى (٧٤٩) ألف برميل/ يوم عام ١٩٩٤ ، وذلك بمعدل نمو سالب بلغ نحو (٦٤.٥٧%). وعلى الرغم من ذلك، حقق معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي أعلى معدلات نمو خلال فترات الدراسة، فقد ارتفعت القيمة المضافة من (٤٠.٤١) مليار دينار عام ١٩٩٠ إلى (٩٢٦.٧٨) مليار دينار عام ١٩٩٤، وذلك بمعدل نمو تراكمي بلغ نحو (٢١٩٣.٤٤%).

أما الفترة(١٩٩٥- ١٩٩٩)، ارتفع الانتاج النفطي في العراق من (٧٣٧) الف برميل/يوم عام ١٩٩٥ إلى (٢٥٤١) ألف برميل/ يوم عام ١٩٩٩، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٢٤٤.٨%). وخلال نفس الفترة ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي من (٤٣٤٠) مليار دينار، إلى(٢٧٤٢٠) مليار دينار، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٥٣١.٨٠%).

وبخصوص الفترة(٢٠٠٠- ٢٠٠٤)، فقد انخفض الانتاج النفطي في العراق من (٢٧٠٠) الف برميل/يوم عام ٢٠٠٠ إلى (٢٥٤١) ألف برميل/ يوم عام ٢٠٠٤، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (-٢١.٩٦%). ولكن خلال نفس الفترة انخفضت القيمة المضافة للقطاع الصناعي من (٤٣٥٨٠) مليار دينار، إلى(٣٢٩٢٠) مليار دينار، وذلك بمعدل نمو سالب بلغ نحو (٢٤.٤٦%).

وفيما يتعلق بالفترة(٢٠٠٥- ٢٠٠٩)، فقد ارتفع الانتاج النفطي في العراق من (١٩١٢.٧) الف برميل/يوم عام ٢٠٠٥ إلى (٢٣٣٦.٢) ألف برميل/ يوم عام ٢٠٠٩، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٢٢.١٤%). وخلال نفس الفترة ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي من (٤٦٧٧٠) مليار دينار، إلى(٦٧٩٢٠) مليار دينار، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٤٥.٢٢%).

أما الفترة(٢٠١٠- ٢٠١٤)، فقد ارتفع الانتاج النفطي في العراق من (٢٣٥٨.١) الف برميل/يوم عام ٢٠١٠ إلى (٣٠٩٤.٦١) ألف برميل/ يوم عام ٢٠١٤، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٣١.٢٣%). وخلال نفس الفترة ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي من (٩٠٤٢٠) مليار دينار، إلى(١٥٤٦٩٠) مليار دينار، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٧١.٠٨%).

وأخيراً، الفترة(٢٠١٥- ٢٠١٩)، فقد ارتفع الانتاج النفطي في العراق من (٣٤٨١) الف برميل/يوم عام ٢٠١٥ إلى (٤٤٥٠) ألف برميل/ يوم عام ٢٠١٩، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٢٧.٨٤%). وخلال نفس الفترة ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي من (٨٦٩٤٠) مليار دينار، إلى(١٥٤٤٠٠) مليار دينار، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٧٧.٥٩%).

وفي ضوء التحليل السابق، لتطور معدل نمو الانتاج النفطي في العراق، ومعدل القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال الفترات الجزئية، يتبين وجود تأثيراً إيجابياً في معظم الفترات للانتاج النفطي في العراق على معدل نمو القيمة المضافة القطاع الصناعي خلال فترة الدراسة ماعدا الفترة(٢٠٠٠- ٢٠٠٤)، والتي سجل فيها معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي قيمة سالبة بلغت نحو(-٢٤.٤٦٠٨%). ويلاحظ أن معدل نمو الانتاج النفطي في العراق، والذي بلغ متوسطه (٣٩.٩١)% يلعب دوراً إيجابياً في معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)، والذي بلغ متوسطها نحو (٤٨٢.٤٥)%.

٣) دور الصادرات النفطية في زيادة القدرة الانتاجية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق

يمثل القطاع النفطي في العراق الركيزة الأساسية في نمو الاقتصاد الوطني وتشكل الصادرات النفطية النسبة الأكبر من الصادرات الاجمالية ، لكونها مصدرا للموارد الأجنبية التي تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وأهمها القطاع الصناعي، وإن مسار هذا القطاع وانجازاته التنموية اتسمت بالتذبذب طوال العقود الماضية بسبب الحروب التي دخلها العراق من جهة وتلكؤ إنتاج النفط فيه بسبب ضعف عملية إدخال التكنولوجيا المتقدمة من جهة أخرى مما أدى الى انخفاض قدرته الانتاجية والتصديرية مقارنة بطاقاته المتاحة،

ويتم تكرير كميات من النفط الخام من مصافي العراق القائمة الإنتاج المشتقات النفطية المختلفة لتغطية متطلبات الاستهلاك المحلي، ويحتل العراق المرتبة الثالثة في قائمة مصدري النفط عالمياً ولديه الموارد التي تؤهله لزيادة انتاجه على نحو واسع بعد ابرام العديد من العقود مع الشركات العالمية(الزبيدي، ٢٠١٩: ١٨).

وتزداد يوما بعد يوم أهمية النفط كسلعة استراتيجية للدول المنتجة بشكل عام وللعراق بشكل خاص، إذ برهنت التجارب الدولية أن النفط وسيلة مهمة في بلوغ الرخاء الاقتصادي وأداة مهمة لتحقيق السيادة والوحدة الوطنية لكل أطياف المجتمع العراقي، ان الطاقة هي حجر الزاوية بالفعل في الاقتصاد العراقي، لذا تمثل صادرات النفط ٩٥% من عائدات الحكومة وتساوي اكثر من ٧٠% من اجمالي الناتج المحلي (GDP) في عام ٢٠١١، وفي هذا الصدد يمكن توضيح العلاقة بين معدل نمو الصادرات النفطية والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في العراق للفترة(١٩٩٠ -٢٠١٩)، كما يوضحة الجدول رقم(٥).

جدول رقم(٥)معدل نمو الصادرات النفطية والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في العراق للفترة(١٩٩٠ -٢٠١٩)

الفترات	معدل نمو %	
	الصادرات النفطية في العراق	القيمة المضافة للقطاع الصناعي في العراق
١٩٩٠ -١٩٩٤	٩٦.٢٤٠٦-	٢١٩٣.٤٤٢
١٩٩٥ -١٩٩٩	٣١٢٦.٥٦٣	٥٣١.٧٩٧٢
٢٠٠٠ -٢٠٠٤	٢٧.٦٤٤٧-	٢٤.٤٦٠٨-
٢٠٠٥-٢٠٠٩	٢٩.٤٥٦٥٢	٤٥.٢٢١٣
٢٠١٠ -٢٠١٤	٣٣.٠٩٥٢٤	٧١.٠٧٩٤١
٢٠١٥ -٢٠١٩	١٤.٠٨٠٣٤	٧٧.٥٩٣٧٤
المتوسط	٥١٣.٢١٨٢	٤٨٢.٤٤٥٥

المصدر: المصدر/ إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، سنوات مختلفة.

بالنظر إلى الجدول رقم(٥)، يلاحظ أن معدل نمو الصادرات النفطية في العراق خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٩)، يتسم بعدم الاستقرار، وقد انعكس عدم الاستقرار في الصادرات النفطية على تطور القطاع الصناعي في العراق، ويمكن التعرف على هذا التطور خلال الفترات الجزئية للدراسة، ففي الفترة(١٩٩٠- ١٩٩٤)، انخفضت الصادرات النفطية في العراق من (١٥٩٦) الف برميل/يوم عام ١٩٩٠ إلى (٦٠) ألف برميل/ يوم

عام ١٩٩٤ ، وذلك بمعدل نمو سالب بلغ نحو (-٩٦.٢٤%). وعلى الرغم من ذلك، حقق معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي أعلى معدلات نمو خلال فترات الدراسة، فقد ارتفعت القيمة المضافة من (٤٠.٤١) مليار دينار عام ١٩٩٠ إلى (٩٢٦.٧٨) مليار دينار عام ١٩٩٤، وذلك بمعدل نمو تراكمي بلغ نحو (٢١٩٣.٤٤%).

أما الفترة(١٩٩٥- ١٩٩٩)، ارتفعت الصادرات النفطية في العراق من (٦٤) الف برميل/يوم عام ١٩٩٥ إلى (٢٠٦٥) ألف برميل/ يوم عام ١٩٩٩، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٣١٢٦.٥٦%). %). وخلال نفس الفترة ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي من (٤٣٤٠) مليار دينار، إلى(٢٧٤٢٠) مليار دينار، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٥٣١.٨٠%).

وبخصوص الفترة(٢٠٠٠- ٢٠٠٤)، فقد انخفضت الصادرات النفطية في العراق من (٢٠٠٤) الف برميل/يوم عام ٢٠٠٠ إلى (١٤٥٠) ألف برميل/ يوم عام ٢٠٠٤، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (-٢٧.٦٤%). ولكن خلال نفس الفترة انخفضت القيمة المضافة للقطاع الصناعي من (٤٣٥٨٠) مليار دينار، إلى(٣٢٩٢٠) مليار دينار، وذلك بمعدل نمو سالب بلغ نحو (٢٤.٤٦%).

وفيما يتعلق بالفترة(٢٠٠٥- ٢٠٠٩)، فقد ارتفعت الصادرات النفطية في العراق من (١٤٧٢) الف برميل/يوم عام ٢٠٠٥ إلى (١٩٠٥.٦) ألف برميل/ يوم عام ٢٠٠٩، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٢٩.٤٦%). وخلال نفس الفترة ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي من (٤٦٧٧٠) مليار دينار، إلى(٦٧٩٢٠) مليار دينار، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٤٥.٢٢%).

أما الفترة(٢٠١٠- ٢٠١٤)، فقد ارتفعت الصادرات النفطية في العراق من (١٨٩٠) الف برميل/يوم عام ٢٠١٠ إلى (٢٥١٥.٥) ألف برميل/ يوم عام ٢٠١٤، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٣٣.٠٩%). وخلال نفس الفترة ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي من (٩٠٤٢٠) مليار دينار، إلى(١٥٤٦٩٠) مليار دينار، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٧١.٠٨%).

وأخيراً، الفترة(٢٠١٥- ٢٠١٩)، فقد ارتفعت الصادرات النفطية في العراق من (٣٠٠٤.٩) الف برميل/يوم عام ٢٠١٥ إلى (٣٤٢٨) ألف برميل/ يوم عام ٢٠١٩، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (١٤.٠٨%). وخلال نفس الفترة ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي من (٨٦٩٤٠) مليار دينار، إلى(١٥٤٤٠٠) مليار دينار، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (٧٧.٥٩%).

وفي ضوء التحليل السابق، لتطور معدل نمو الصادرات النفطية في العراق، ومعدل القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال الفترات الجزئية، يتبين وجود تأثيراً إيجابياً في معظم الفترات للصادرات النفطية في العراق على معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال فترة الدراسة ماعدا الفترة(٢٠٠٠- ٢٠٠٤)، والتي سجل فيها معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي قيمة سالبة بلغت نحو(-٢٤.٤٦٠٨%). ويلاحظ أن معدل نمو

الصادرات النفطية في العراق، والذي بلغ متوسطه (٥١٣.٢)% يلعب دوراً إيجابياً في معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)، والذي بلغ متوسطها نحو (٤٨٢.٤٥)%.

وفي ختام هذا الجزء، تجدر الأشارة إلى أهمية الصناعات التحويلية في الاقتصاد العراق، باعتبارها ركيزة أساسية لتطور القطاع الصناعي؛ حيث يتضمن قطاع الصناعات التحويلية في العراق خمسة أصناف من الصناعات التحويلية و ٤٨ شركة صناعية تابعة لوزارة الصناعة والمعادن في عام ٢٠٠٠، وقد ازداد عدد شركات الصناعات التحويلية العامة في العراق بحيث بلغ ٥٤ شركة بعد أن تم إضافة شركات التصنيع العسكري التي تم حلها في عام ٢٠٠٣، بحيث صنفت الصناعات التحويلية في العراق في عام ٢٠٠٩ على النحو الآتي(عنبر، ٢٠١٣: ٥٦):

١) الصناعات الإنشائية وتضم (٨) شركات عامة.
٢) الصناعة الكيمياوية والبتروكيميائية ولضم (١٣) شركة عامة.
٣) الصناعات الهندسية وتضم (١٩) شركة عامة.
٤) الصناعات الغذائية والدوائية وتضم (١) شركة عامة.
٥) الصناعات النسيجية وتضم (٨) شركات عامة.

وبخصوص معوقات تطور قطاع الصناعات التحويلية في العراق فلا يزال هذا القطاع يعاني عددا من المشكلات المزمنة، وقد ازدادت حدة عند من هذه المشكلات على مدى السنوات القليلة الماضية ، في حين ظل البعض الأخر اقل حدة بدرجة طفيفة في بعض الأماكن، ومع ذلك فأيا كانت درجة التحسن أو التدهور؛ فإن العراق لا يزال يعاني من المشكلات التي تسهم في إعاقة تطور الصناعات التحويلية، ويمكن تلخيصها بما يأتي(عبيد، ٢٠١٥: ٥):

١) الافتقار إلى عنقوديات قائمة للشركات.
٢) نقص عدد شركات التصنيع الكبيرة التي لديها قاعدة داخلية في المنطقة.
٣) نشاط تصنيعي متواضع لدرجة كبيرة فضلاً عن انخفاض القيمة المضافة .

ومن جهة أخرى، فإن من مشكلات التنمية الصناعية ومعوقاتها في العراق لضمان عدم إقرار أهم قوانين وزارة الصناعة والمعادن للتمكن من تفعيل دور الوزارة وفق منظور اقتصاد السوق التي تمكين الصناعة العراقية، ومن القوانين قيد التشريع والضرورية لتطوير عمل الصناعة التحويلية الآتي:

١) مشروع قانون التعريفة الجمركية ، ومشروع قانون حماية المنتج الوطني .
٢) قانون حماية المستهلك، وقانون المدن والمجمعات الصناعية.
٣) تشريع قانون جديد للاستثمار الصناعي بدل القانون الحالي.

المحور الرابع :نتائج ومقترحات تطوير القطاع النفطي لتحسين القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية في العراق

أولاً: نتائج الدراسة:

يمكن عرض نتائج الدراسة على مستويين أساسين، وهما:

أ) **نتائج الدراسة على المستوي النظري:** اهتمت الدراسة على المستوي النظري بالتعرف على دور القطاع النفطي في تعزيز القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية(القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي)، **وتوصلت إلى:**

١- تسهم الصادرات النفطية في دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى الإنتاجية والخدمية والتوزيعية، حيث أن زيادة الصادرات النفطية تؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، وذلك بسبب تأثيرها في اقتصاديات الحجم وعوامل خارجية أخرى مثل نقل التكنولوجيا، وتحسين مهارات العاملين، وتحسين المهارات الإدارية، وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، مما يسهم في رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية.

٢- للنفط أثر فعال على مختلف النشاط الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره المصدر الرئيس للدخل في هذه الدول المنتجة له ، والذي يمثل نسبة مرتفعة من التجارة العالمية. وقد تمكنت هذه الدول من تحقيق نسب نمو مرتفعة في مختلف القطاعات الاقتصادية خصوصاً في أوقات ارتفاع العائدات النفطية.

٣- تعتمد تنمية القطاع الزراعي بشكل أساسي على الأهتمام بالموارد المائية؛ باعتبارها جوهر تنمية القطاع الزراعي. بالإضافة إلى مجموعة من المحددات، أهمها: رأس المال المستثمر في الزراعة، والتكنولوجيا الميكانيكية، والتكنولوجيا الكيمياوية، والمساحات المزروعة. وهذه المحددات تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات، والتي يقوم قطاع النفط بدوراً رائداً في هذا المجال، عن طريق العوائد النفطية.

٤- يظهر أثر قطاع النفط على قطاع الصناعة -وخصوصاً قطاع الصناعة التحويلية- من خلال تأثيره على الصناعة التي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي.

٥- يعتبر سعر النفط ومن ثم عوائده من أهم مقومات التنمية الاقتصاية والاجتماعية-احد محددات القدرة الاقتصادية- في الدول النفطية، فحصيلة الصادرات قد تبلغ وكثيراً ما تتجوز (٨٠%) من إجمالي حصيلة الصادرات والموازنات العامة في أغلب تلك الدول، كما تعتبر العمود الفقري للناتج القومي الإجمالي وللنشاط الاقتصادي فيها بصفة عامة.

٦- يمكن للدول النفطية اي المنتجة للنفط، عن طريق استخدام العوائد النفطية وتوجيها تعزيز بعض مقومات القدرة الاقتصادية للدولة، وأهمها: الناتج المحلي الاجمالي، وتمويل الموازنة العامة للدولة، وتحسين وضع الميزان التجاري، إحداث تغير نوعي وكمي في التنمية البشرية.

ب) نتائج الدراسة على المستوي التحليلي: أهتمت الدراسة على المستوي التحليلي، بتحليل دور القطاع النفطي في تعزيز القدرة الاقتصادية للقطاعات الانتاجية في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)، **وتوصلت إلى:**

١- أن معدل نمو السعر العالمي للنفط يتسم بعدم الاستقرار، وعدم الاستقرار في السعر العالمي للنفط ، قد أدي إلى ارتفاع الإنتاج النفطي في العراق بشكل إيجابي خلال الفترات الجزائية للدراسة ما عدا الفترة(٢٠٠١- ٢٠١٠).

٢- أن معدل نمو السعر العالمي للنفط يتسم بعدم الاستقرار، وعدم الاستقرار في السعر العالمي للنفط ، قد أدي إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات النفطية بشكل إيجابي خلال الفترات الجزائية للدراسة ما عدا الفترة(٢٠١١- ٢٠١٩).

٣- أن معدل نمو الطلب العالمي للنفط يتسم بعدم الاستقرار، وعدم الاستقرار في الطلب العالمي للنفط ، يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج النفطي في العراق بشكل إيجابي خلال الفترات الجزئية للدراسة ما عدا الفترة(٢٠٠١- ٢٠١٠).

٤- أن معدل نمو الطلب العالمي للنفط يتسم بعدم الاستقرار، وعدم الاستقرار في الطلب العالمي للنفط، يؤدي إلى ارتفاع الصادرات النفطية في العراق بشكل إيجابي خلال الفترات الجزئية للدراسة.

٥- أن معدل نمو العرض العالمي للنفط أدي إلى نمو معدل نمو الاحتياطيات النفطية، والانتاج النفطي، والصادرات النفطية بشكل إيجابي خلال الفترات الجزائية للدراسة ماعدا الفترة(٢٠٠١- ٢٠١٠) بلغت قيمة سالبة بالنسبة لمعد نمو الانتاج النفطي في العراق.

٦- أن معدل الانتاج النفطي في العراق، والذي بلغ متوسطه (٣٩.٩١)% يلعب دوراً إيجابياً في معدل نمو كل من الإنتاج النفطي وتكوين رأس المال الثابت للقطاع النفطي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)، إذ بلغ متوسط كل منهما على (١٢١٣.٧٩)%، (٤٥٤.٣)% على الترتيب.

٧- أن معدل الصادرات النفطية في العراق، والذي بلغ متوسطه (٥١٣.٢٢)% يلعب دوراً إيجابياً في معدل نمو كل من الصادرات النفطية وتكوين رأس المال الثابت للقطاع النفطي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)، إذ بلغ متوسط كل منهما على (١٢١٣.٧٩)%، (٤٥٤.٣)% على الترتيب.

٨- أن معدل نمو الانتاج النفطي في العراق، والذي بلغ متوسطه (٣٩.٩١)% يلعب دوراً إيجابياً في معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعة في العراق خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)، والذي بلغ متوسطها نحو (٤٨٢.٤٥)%.

٩- أن معدل نمو الصادرات النفطية في العراق، والذي بلغ متوسطه (٥١٣.٢)% يلعب دوراً إيجابياً في معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعة في العراق خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)، والذي بلغ متوسطها نحو (٤٨٢.٤٥)%.

ثانياً: مقترحات تطوير القطاع النفطي لتحسين القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية في العراق

في ضوء نتائج الدراسة السابقة الموضحة على المستويات النظري والتحليلي، والتي أكدت جميها بلا استثناء على أهمية القطاع النفطي في تحفيز ودعم تطور القطاعات غير النفطية العراقية، وأهمها القطاع الزراعي والقطاع الصناعي. وفي هذا الصدد، تقدم بعض مقترحات تعزيز دور القطاع النفطي في تعزيز القدرة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية في العراق، وأهمها:

١) **يمكن تطوير القطاع النفطي، وتحقيق اقصى أستفاده منه باعتبار القطاع المحوري في الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال تحقيق ما يلي:**

أ) ضرورة العمل على تطوير الصناعة النفطية، بالتركيز على الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، والتي تمتلك بها " العراق" ميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها كالصناعات البتروكيماوية مثلاً.

ب) أهمية تطوير قطاع التكرير نظراً لتقادمة وتخلفة التقني والتكنولوجي عن الحاصل في قطاع التكرير عالمياً، فلابد من إدخال استثماراً أجنبياً مباشراً لتطوير هذا القطاع الحيوي والمهم الذي لايقل أهمية عن أهمية قطاع الاستخراج.

ج) العمل على بذل المزيد من الجهود في مجال تطوير تقنيات الصناعة النفطية، بهف مواكبة التطورات التقنية العالمية، بالإضافة الى نقل وتشغيل وتوطين التقنيات الحديثة لانتاج المكامن النفطية الصعبة.

د) ضرورة معالجة مشكلة التخصيصات الإستثمارية الخاصة بالقطاع النفطي، وذلك بهدف تحسين اداء القطاع النفطي الذي يعد الأساس في تحقيق معدلات النمو في العراق.

٢) **ضرورة توجية العوائد النفطية لدعم الاقتصاد الزراعي، وذلك من خلال تحقيق ما يلي:**

أ) نوصي بالقيام بالتوجيه الأمثل للموارد المائية المتأتية من الكميات المضافة إلى الإنتاج عن طريق القيام بعمليات التطوير لتوجيهها نحو الجانب الإستثماري على واردات النفط كمصدراً أحادياً لتمويل الميزانية العراقية.

ب) رسم استراتيجية لضرورة التنويع الاقتصادي وعدم اعتماد العراق على مورد واحد في تمويل النفقات العامة ومراعاة تنمية وتطوير القطاع الزراعي والصناعي معاً.

ج) يجب على الدولة استخدام العوائد النفطية وتوزيعها بالشكل الأمثل في تنمية مختلف الأنشطة الاقتصادية الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية، لرفع كفاءة الإنتاج وبناء قاعدة إنتاجية تساهم في زيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة حصيلة الصادرات غير النفطية منها.

٣) **وضع استراتيجية متكاملة لمشاركة صناعة التكرير في دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحقيق ما يلي:**

أ) خلق فرص عمل جديدة من خلال بناء المصافي الجديدة أو توسيع طاقة المصافي الحالية، وما يتبعها من صناعات أخرى مرتبطة بها.

ب) تحسين نسبة الاستفادة من المنشآت المساندة القائمة كموانئ التصدير، وخطوط الأنابيب، ومصانع إنتاج مستلزمات صناعة التكرير وغيرها.

٤) العمل على تحسين ودعم الروابط بين القطاع النفطي والقطاع الزراعي في العراق، وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

أ) وضع الخطط التنموية الاستراتيجية للنهوض بالقطاع الزراعي في العراق، ويجب أن تكون من اولويات أي خطة تنموية شاملة لكون الأمن الغذائي القومي مرتبطاً به من خلال إجراء مسحاً ميدانياً شامل لجميع مفاصل القطاع الزراعي.

ب) إدخال التكنولوجيا الحديثة بشكل كبير واسع في جميع مفاصل القطاع الزراعي، وإقامة ودعم المراكز البحثية المتخصصة في كافة المجالات الزراعية مثل طرق الري والهندسة الوراثية للتطوير وتحسين المحاصيل الزراعية والتعديل الجيني.

ج)وضع آلية من قبل الوزارات المختصة وخاصة وزارة النفط ووزارة النقل لتقديم الدعم لتسهيل نقل المنتجات الزراعية من أماكن إنتاجها الى أسواق الجملة وتوفير الدعم اللازم في أسعار الوقود.

٥) العمل على تحسين ودعم الروابط بين القطاع النفطي والقطاع الصناعي في العراق، وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

أ) تكثيف الجهود الكفيلة ببناء إستراتيجية تصنيع توجه القطاع الصناعي الوطني صوب التطور والنمو ومواكبة التطور الصناعي في العالي على أن تأخذ بنظر الإعتبار ظروف البلد وإمكانياته وضروريات المرحلة الراهنة ومتطلبات التطور في القطاع الصناعي نفسة من جهة والقطاعات الأخري من جهة أخري.

ب) تصحيح الجانب القانوني الخاص بجذب الإستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي، والعمل على تشجيع القطاع الخاص على الدخول والإستثمار في الصناعات التحويلية.

ج) توجية الإهتمام إلى القطاعات الأخري التي ترتبط بروابط أمامية وخلفية مع الصناعات التحويلية وخاصة القطاع الزراعي والصناعات الإستخراجية.

مراجع الدراسة:

أ) المراجع العربية:

١) أمال، رحمان، ٢٠٠٨، النفط والتنمية المستدامة، مجلة إبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكره - جامعة محمد خيضر بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد٤، الجزائر، ص ١٠٨.

٢) بن جليلي، رياض، ٢٠٠٩، سياسات تطوير القدرة التنافسية، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، المجلد(٨)، العدد(٨٣)، الكويت، ص ص ٢- ١٩.

٣) بنعر، بودربالة& عبد المنعم، جليل،٢٠١٦ ، أثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر(دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أبو بكر بلقايد(تلمسان)، الجزائر، ص ١٥.

٤) الجنابي، هيثم عبد القادر، (٢٠١٥)،أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في العراق للفترة(١٩٩١- ٢٠١١)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، العدد ٤٦، العراق، ص ١٤٦.

٥) حبش، بهاء أنور& اسماعيل، شهاب أحمد& طة، زياد عز الدين، ٢٠٢٠، واقع الصناعة التحويلية وسبل الحد من الاقتصاد الريعس في العراق (رؤية مستقبلية)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد ٣٦، العدد ١١٩، العراق، ص ٤١٧.

٦) حسن، حسين عجلان، ٢٠١٧، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، العدد ٢٧، العراق، ص٢.

٧) الحمداني، سعد نوري، ٢٠٢٠، تحديات النمو الاقتصادي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الحالي والمستقبل، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد(١٦)، العدد ٥٠، الجزء ٢، العراق، ص ص ١٦٠- ١٦٣.
٨) الخليل، أديب، ٢٠١٤، تكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الاقليمي، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٣٠، العدد(٣، ٤)، دمشق، ص٧٦٧.
٩) دالي، عبد العزيز تركي& حمد، مخيف جاسم،(٢٠١٩)، قياس وتحليل أثر الاقتصاد المعرفي في القدرة الاقتصادية التنافسية للشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في سامراء للمدة(٢٠٠٣- ٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد(١٥)، العدد(٤٧)، الجزء الثاني، ص ١٥٦.
١٠) الزبيدي، رشا سالم& عبد الكاظم، زينة شاكر، ٢٠١٩، الإنتاج والصادرات النفطية في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١٦)، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الصفوة الجامعية، المجلد ١،العدد ٣٤، العراق، ص ١٨.
١١) السواعي، خالد محمد، ٢٠١٧، محددات الميزن التجاري الأردني : نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، عمادة الباحث العلمي، جامعة الزرقاء، المجلد ١، العدد١، ص ١٣٨.
١٢) الشجيري، فايق حسن، ٢٠١٠، أثر الاردة السياسية في بناء القدرة الاقتصادية للدولة، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، ص ٩١.
١٣) ضورية، شنبي& يحي، سعيدي، ٢٠١١، نظريات التنمية المستدامة، الملتقي الدولي حول " استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، ص ٥ .
١٤) عباس، أركان ريسان،٢٠١٦، الصناعة النفطية في العراق للمدة ٢٠٠٠- ٢٠١٤(دراسة واقع واستشراق)، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد ٢٢، العدد٩٤، العراق، ص ٣٨٢.
١٥) عبد الفضيل، محمود، ١٩٨٧، جدلية البترول والمياة والزراعة العربية:نظرة مستقبلية، ندوة بعنوان آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية ، نظمها معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، مصر، ص ٦٥.
١٦) عبد القادر، رحاب عبد السلام عمر، ٢٠١٧، دور العوائد النفطية في تمويل قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، المجلد ٣٩، العدد٢، مصر، ص ٢٢٢.
١٧) عبيد، شيماء حطاب& كنيهر، عباس لفته، ٢٠١٥، تحليل واقع قطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة ١٩٧٠- ٢٠١١ وإستشراف آفاقها المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد ١٩، ص ٥.
١٨) علوش، جعفر باقر& عسكر، وفاء ابراهيم، ٢٠١٦، قياس اثر الانتاج النفطي كمحرك للنمو في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠- ٢٠١٤)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد ٢١، العراق، ص ٨٤.
١٩) عنبر، ختام غياض، ٢٠١٣، الإنفاق الاستثماري ودوره في نمو ناتج منشآت الصناعة التحويلية العامة في العراق للمدة ٢٠٠٠- ٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص ٥٦.
٢٠) فارس، ناجي ساري، ٢٠١٨، اثر القطاع النفطي على بعض القطاعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة(٢٠٠٧- ٢٠١٤)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس عشر، العدد ٤، العراق.
٢١) الكواز، سعد محمود، ٢٠١٤، تطور الصادرات النفطية وأثرها في الأداء الاقتصادي لعينة من الدول العربية مع الإشارة إلى مصر، مجلة تكريت للعوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد ١٠، العدد ٣٢، العراق، ص ٢١٨.

٢٢) محمد، سحر قاسم، ٢٠١١، الآليات الواجب توافرها لأنتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلي اقتصاد السوق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، ص ١٠.
٢٣) مسلم، حمدية شاكر، ٢٠١٤، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصناعة النفطية العراقية للمدة(٢٠٠٣- ٢٠١٠)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٨، العدد٦٩، العراق ، ص ٢٠٧.
٢٤) مصطفي، إيمان محمد عبداللطيف ، ٢٠١٠، أثر التضخم وأسعار الصرف الأجنبي على اختلال الميزان التجاري المصري خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، العدد ٣، ص ٣٩٨.
٢٥) منظمة العمل الدولية ، ٢٠٠٨، مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، ٩٧، مكتب العمل الدولي، جنيف، ص ٤٧.
٢٦) الناصر، روان عبد السلام كامل، ٢٠١٩، أثر فائض القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة آل البيت، ص ١٥.
٢٧) ندي، عبد الفتاح، ٢٠١٧، دور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانه العامة، المجلد ٤٣، العدد ١٦٠ ،ص ١٨٦.
٢٨) الهيتي، أحمد حسين،(٢٠٠٠)، اقتصاديات النفط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل ، العراق، ص٢٤.
٢٩) وديع، محمد عدنان، ٢٠٠٣، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، المجلد(٢)، العدد(٢٤)، الكويت، ص ص ٣.
٣٠) يونس، إيهاب محمد، ٢٠١٤، الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي حالة مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، العدد ٤، مصر، ص ص ٨٩٨- ٩٠٦.

ثانياً: المراجع الانجليزية:

1. Abass ,Ali (2013) Administration of international businesses . public entrance , Al maseera for publishing and distribution , third print , JORDAN . P77.
2. Al-Maamary, H. M., Kazem, H. A., & Chaichan, M. T. (2017). The impact of oil price fluctuations on common renewable energies in GCC countries. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 75, 989-1007.
3. Berument, M. H., Ceylan, N. B., & Dogan, N. (2010). The impact of oil price shocks on the economic growth of selected MENA countries. The Energy Journal, 149-176.
4. Dickey,D.A & Wanye A.Fuller (1981)"Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With A Unit Root" Econometrical,Vol.49.No.4.
5. FARIS , NAJI AL SARI (2016) The Economic Effect of the Oil policy in the KSA the economic Golf Magazine , number (29). P199.
6. Naji , Murtadha Hadi (2017) the effect of changing global oil prices on the inflation and economic growth in Iraq (1990-2014) , Masters thesis , college of administrations and economic , university of Baghdad .P36.
7. umia ,Moree (2016) the effects of changing price on the oil revenue , master thesis , university of Abi Baker Bilqaid , Tlmsan .P88.